

محضر إجتماع مشترك لجان
الصناعة والبحث العلمي – الإستيراد والجمارك - التصدير
٢٠٢٤-٧-٣ - بمقر الجمعية

EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة إجتماعاً مشتركاً للجان الصناعة والبحث العلمي برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس اللجنة ،ولجنة الإستيراد والجمارك برئاسة المهندس / خالد حمزة، ولجنة التصدير برئاسة المهندس / فاضل مرزوق، وذلك مع الدكتورة / يمى الشبراوي - رئيس قطاع المعالجات التجارية – وزارة التجارة والصناعة تحت عنوان:- المعالجات التجارية كأداة لحماية الصناعة الوطنية وتعزيز الصادرات المصرية، بحضور ومشاركة عدداً من نواب رؤساء اللجان ومجموعة من السادة أعضاء الجمعية العاملين والمعنيين بتلك القطاعات الهامة حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

➤ **كيفية إستخدام رسوم المعالجات التجارية لحماية الصناعة المحلية في مصر من التداعيات السلبية للممارسات التجارية الضارة في التجارة الدولية.**

➤ **التعرف على وسائل حماية الصناعة المحلية في مصر وتعزيز الصادرات المصرية في الأسواق الدولية مع فتح أسواق خارجية جديدة دون عوائق.**

➤ **التعرف على آليات التعامل مع رسوم المعالجات التجارية التي تفرض على الصادرات المصرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.**

بدأ المهندس / علي عيسى- رئيس مجلس إدارة الجمعية حديثه مؤكداً أن الجمعية منافلة بالحكومة الجديدة من حيث دمج عدد من الوزارات وتولي مسئولين من القطاع الخاص مشهود لهم بالكفاءة، وأكد سيادته على أهمية تغيير السياسات وضرورة ضخ فكر مختلف في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص، مع القضاء علي البيروقراطية للنهوض بالصناعة والإقتصاد المصري.

وأوضح سيادته أن ضم قطاع التجارة الخارجية إلى وزارة الإستثمار خطوة إيجابية حيث أن كلاهما متشابهين في الحوافز والتهيئات المطلوبة، وأشار سيادته إلى الدور المحوري للقطاع منذ إنشائه على يد كفاءات وقامات منها الأستاذ سيد أبو القمصان والدور الكبير للقطاع في حماية الصناعة المحلية وتعزيز

الصادرات في الأسواق الدولية مع فتح أسواق خارجية جديدة دون عوائق، وأشار سيادته إلى أن مجتمع الأعمال هو المستفيد الأول والأخير من عمل قطاع التجارة الخارجية ومن المعالجات التجارية وخاصة المجالس التصديرية ومن ثم فهم الأولى بدعم هذا القطاع والدفاع عنه لصالح الصناعة والتصدير والإقتصاد بشكل عام.

وأكد المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

أن ما يميز تشكيل الحكومة الجديدة أنها تضم قيادات شابة وخبرات متراكمة قادرة علي تحقيق نتائج إقتصادية ورضا المواطنين في وقت قصير، وتابع سيادته أن الجمعية تولي إهتماماً كبيراً بعقد الإجتماعات المشتركة بين اللجان بهدف التنسيق الدائم بينهم والوصول إلى توصيات يتم رفعها إلى متخذي القرار بهدف تعميم المنفعة على المجتمع الاقتصادي.

وأشار سيادته إلى أنه في إطار حرص الجمعية الدائم علي التواصل مع الحكومة والمساهمة في تحقيق خطط الدولة نحو النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة سيتم التنظيم لعقد مجموعة من اللقاءات مع كل من وزير النقل والصناعة ووزير الإستثمار والتجارة الخارجية في أقرب فرصة ممكنة بهدف مناقشة خطة الدولة للنهوض بالصناعة وتشجيع الإستثمار والتعرف على رؤية مجتمع الأعمال في تحقيقها.

وأشار سيادته أن هذه الندوة تهدف إلى كيفية إستخدام رسوم المعالجات التجارية لحماية الصناعة المحلية من التداعيات السلبية للممارسات التجارية الضارة في التجارة الدولية، والتعرف على آليات التعامل مع رسوم المعالجات التجارية التي تفرض على الصادرات المصرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وأشار المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية إلى الدور الكبير لقطاع

التجارة الخارجية في تصحيح مسار التجارة المصرية، وتابع سيادته أنه بصدد أول وثيقة سنة ١٩٧٥ إنتظمت التجارة والفواتير، وتابع سيادته أنه تم العمل كثيراً بالمعالجات وأشار إلى وجود ١٢ سلعة جاهزة حالياً في حين يوجد نحو ١٧٠ سلعة سيتم الإنتهاء منها قريباً.

وأشار سيادته إلى أهمية تدريب العاملين في هذا القطاع الهام وكذلك المتعاملين معهم من شركات القطاع الخاص للخروج بكوادر قادرة على تحقيق المنفعة للطرفين الأمر الذي يدفع بالإقتصاد المصري إلى الأمام.

وأكد المهندس / فاضل مرزوق - رئيس لجنة التصدير بالجمعية أن قطاع التجارة الخارجية كان بداية

العصر الماسي للتجارة البيئية حيث ساهم في التعامل مع كثير من الدول وتم إبرام العديد من الإتفاقيات التي زادت من حركة التجارة وأدت إلي إنتعاش الاقتصاد المصري، ولفت سيادته إلى أنه بدون قطاع التجارة الخارجية والإستيراد لن توجد صناعة وبالتالي لن يوجد تصدير.

وأكد الأستاذ/ سيد أبو القمصان - مستشار سابق لوزير التجارة والصناعة لشئون التجارة في بداية

حديثه أن تمثيل مصر دولياً في الترويج للتجارة في دول العالم هو أحد ثمار إنشاء قطاع التجارة الخارجية وصياغة فكر التجارة الخارجية كان على يد الأستاذ إيهاب المسيري عام ١٩٩١، ولفت سيادته إلى وجود الكثير من التحديات التي تواجه القطاع ومنها قلة عدد العاملين به برغم كفاءتهم والتي تتطلب دعم حكومي حيث أنهم حلقة وصل بين الحكومة ومجتمع الأعمال لتحقيق المصلحة العامة مع أهمية التدريب للعاملين بهذا القطاع الهام.

ولفت سيادته إلى أن الكثير من الإتفاقيات التجارية بها جزء كبير خاص بالمفاوضات وأن الأهم هو حرفية وكفاءة الدول في التعامل مع الأسواق المختلفة، وتابع سيادته أن هناك الكثير من آليات المعالجات التجارية في صف المصدر المحلي والهدف الأساسي لتلك المعالجات هو حماية وتنمية العلاقات الإقتصادية.

وأكدت الدكتورة / يمنى الشبراوي - رئيس قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة أن قطاع

التجارة الخارجية نجح في حماية ١١٩ سلعه في السوق المصري بالرغم من التحديات التي يواجهها نتيجة قلة عدد الموظفين حيث يضم فقط ٦٥ شخص منهم ٣٥ محققين وشئون إدارية و١٣ موظف يتم التعامل معهم.

وأشارت سيادتها إلى أن إستخدام بعض المعالجات مثل الإغراق والدعم وكذلك الوقاية يتم بغرض حماية الصناعة المحلية والصادرات من وجود فروق في بعض الإتفاقيات بين الدول حيث تعتمد معظم الصناعات علي إستيراد الخامات وحال بيع المنتج في السوق المحلي بسعر أعلى من التصدير.

وأوضحت سيادتها أن في حالة الإغراق يتم إخطار الدول المستهدفة لأسواق معينة لعمل جلسات شرح للمصدرين وعلى أساس حجم الضرر يتم فرض رسوم إغراق علي الشركة الأجنبية المُصدرة، وهو إجراء مدته ٥ سنوات قد يجدد لفترة أخرى، وأشارت سيادتها إلى أنه تم حماية الكثير من السلع بالإغراق مثل البطاطين ومنتجات الالبان والكيماويات وغيرها.

وأوضحت سيادتها أن الدعم كمعالجة تجارية يتم من الدولة مع ضرورة مطابقة شروط الدعم المنصوص عليها في القوانين الدولية، بينما الوقاية يتم فرضها بحد اقصى ٤ سنوات وهي مرتبطة بالتطورات غير الواقعية ويتم اللجوء إليها في حال الأزمات العالمية مثل كورونا وغيرها نتيجة وجود فائض في السلع.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حول النقاط التالية:

- ضرورة تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي، وتعزيز التواصل بين الصناع وقطاع التجارة الخارجية.
- أهمية رفع الوعي بثقافة الإتفاقيات التجارية على مستوى مجتمع الأعمال من خلال برامج توعية وإعلامية للنهوض بالإقتصاد والصادرات.
- المهمة الأساسية للمنظمة هي عمل إندماج إقتصادي عالمي مبني على تحرير التجارة العالمية وإزالة القيود التعريفية هدفها تجارة حرة وعادلة بين الدول الأعضاء.
- إتفاقيات المعالجات التجارية للممارسات الضارة بالتجارة الدولية من أهم الإتفاقيات التي تحقق أهداف المنظمة.
- أهم مهام قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة هو حماية الصناعة المحلية ضد الآثار السلبية للممارسات التجارية غير العادلة في التجارة الدولية والدفاع عن الصادرات المصرية في القضايا العكسية.
- تشمل المعالجات التجارية الإغراق والذي يتطلب لبدء التحقيق به إثبات وجود علاقة سلبية مع إثبات الضرر، أو الحماية التي تتطلب لبدء التحقيق بها زيادة كبيرة وحادة ومفاجئة في الواردات مع اثبات العلاقة السببية و اثبات وقوع الضرر الجسيم والتطورات غير المتوقعة، أما الوقاية تتطلب لبدء التحقيق بها اثبات وجود دعم حكومي مع اثبات العلاقة السببية ووقوع الضرر.

- تتمثل العلاقة السببية في التغيرات في أنماط الاستهلاك، انكماش الطلب، الأداء التصديري للصناعة، والتطورات في التكنولوجيا.
- مكافحة الإغراق تكون ضد شركات بعينها، مكافحة الدعم تكون ضد دول بعينها، والوقاية تكون ضد جميع الدول.
- القطاعات التي قام القطاع بحمايتها من خلال فرض رسوم المعالجات التجارية منذ ١٩٩٧ حتى ٢٠٢٤ هي الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية، والنسيجية والغذائية ومواد البناء.
- وأشاد الحضور بالدور الكبير لقطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة في مواجهة التحديات والعقبات التي واجهت شركاتهم ومعاونتهم حتي استعادت شركاتهم مكانتها وقدراتها كما كانت وأكثر.
- ضرورة التنسيق بين الجمعية وإتحاد الصناعات المصرية لبحث سبل التعاون المتاحة للنهوض بقطاع المعالجات التجارية.
- أهمية البرامج التوعوية والإعلامية حول دور الإتفاقيات التجارية النهوض بالصناعة المصرية

➤ للإطلاع على العرض التقديمي المقدم من قطاع المعالجات التجارية عبر الرابط التالي:-

<https://tinyurl.com/٢mVynkm٢>

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسر - رئيس الجمعية بتوجيه الشكر إلى السادة لكل من رؤساء اللجان والضيوف والحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.